

هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال تصدران لوائح وقواعد للتعليقات العامة

للتنشر الفوري

الدوحة، في 31 أغسطس 2005

أصدر كل من هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال، اليوم، مسودة خمسة أدلة قواعد للتعليقات العامة، وذلك لضمان النزاهة المالية وحماية العملاء في ما يتعلق بالأنشطة المنظمة المزاولة في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه، إلى جانب مسودة لوائح وقواعد تنظم حماية البيانات.

تتحمّل هيئة التنظيم مسؤولية تطوير القواعد المطبقة على أنشطة الخدمات المالية المنظمة بموجب قانون مركز قطر للمال (9 مارس 2005)، ولوائح الخدمات المالية (17 مايو 2005) وإدارة هذه القواعد.

أما مسودة أدلة القواعد الخمسة المطروحة من قبل هيئة التنظيم للتعليقات العامة، فهي:

- دليل قواعد المبادئ: إن مبادئ الشركات المخولة هي عبارة عن الواجبات الأساسية والمعايير العامة للسلوك المتوقع من الشركات المخولة.
- دليل قواعد الضوابط: تتضمن هذه القواعد واجبات الإدارة العليا للشركة المخولة وأحكام تطبيق ضوابط وأنظمة داخلية فعالة.
- دليل قواعد الأفراد: توضح هذه القواعد النظام المطبق على الأفراد المعتمدين، وتشرح الوظائف المضبوطة التي تتطلب موافقة من هيئة التنظيم.
- دليل قواعد مكافحة غسل الأموال: تتناول هذه القواعد إطار العمل المعتمد لمنع غسل الأموال، والكشف عنه، ومكافحته ضمن مركز قطر للمال.
- دليل القواعد الاحترازية المؤقتة: تتضمن هذه القواعد المتطلبات الاحترازية المؤقتة للشركات المرخصة التي تزاوّل أعمالاً استثمارية، ومصرفية، ووساطات تأمينية.

تتضمن لوائح وقواعد حماية البيانات الصادرة عن هيئة مركز قطر للمال للتعليقات العامة، متطلبات جمع البيانات الشخصية والمحافظة عليها، وتحويلها، في مركز قطر للمال.

ويطلب مركز قطر للمال التعليق على اللوائح والقواعد من قبل المجتمع المالي والقانوني الدولي، قبل اعتمادها. يرجى تقديم التعليقات العامة في خلال الأيام الثلاثين المقبلة، ويمكن إرسالها إلى هيئة التنظيم. أما الطروحات الاستشارية فهي متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي لهيئة التنظيم:

اللوائح: <http://www.qfcra.com/regulations.htm>

أدلة القواعد: <http://www.qfcra.com/rulebook.htm>

تعليقاً على إصدار هذه التشريعات، قال فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي:

"منذ افتتاح مركز قطر للمال في الأول من مايو، عملنا جاهدين على صياغة التشريعات المطلوبة لإكمال بيئة مركز قطر للمال القانونية والتنظيمية. أما اليوم، ومع نشر هذه القواعد واللوائح الجديدة للتعليقات العامة، نكون قد خطونا خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. وأنا على ثقة من أن كافة الشركات التي أعربت عن اهتمامها بالعمل مع مركز قطر للمال والتأسس في قطر، سترحب بهذا التقدم."

وتتوقع هيئة التنظيم أن يتم نشر لوائح وقواعد أخرى، في الأسابيع المقبلة. ويمكن الاطلاع على كافة لوائح وقواعد مركز قطر للمال عبر الدخول إلى الموقع الإلكتروني لهيئة التنظيم: www.qfcra.com

###

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

هيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لنتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa



لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وبعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتنجّه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com

ESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE PRESS RELEASE